AMAN
Transparency Palestine

دليل استرشادي حول:

درء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم

2023

AMAN
Transparency Palestine

دليل استرشادي حول:

درء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم

2023

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. دليل استرشادي حول درء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم- رام الله- فلسطين.

تمّ إعداد هذا الدليل لصالح وزارة التربية والتعليم، وقد بذل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة فيه، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدليل بعد نشره.

The project is funded by the European Union

تمّ إعداد هذا الدليل بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والآراء الواردة فيه لا تعبّر بالضرورة عن رأي الاتحاد الأوروبي ولا يتحمّل مسؤوليتها.

فهرس المحتويات

مقدمة	4
التعريف بالدليل	4
هدف الدليل	4
أهمية الدليل	5
المصطلحات الواردة في الدليل	5
- نبذة عن قطاع التعليم في فلسطين	7
- الفساد وأثره في الحق في التعليم	7
- الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وأشكاله	9
- أثر الفساد والفساد المبني على النوع الاجتماعي في النساء	11
- إرشادات هامة حول آليات الإبلاغ عن الفساد المبني على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي	13
مجالات يمكن أن تشكل فرصاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم، وإجراءات الوقاية والحدّ منه	14
- المجال الأول: التعيينات	14
- المجال الثاني: الترقيات	15
- المجال الثالث: العلاقات داخل المدرسة	15
- المجال الرابع: التعامل مع الطالبات في المرحلة الثانوية	16
- المجال الخامس: التعامل مع الأطفال في المرحلة الأساسية	16
- المجال السادس: العلاقة مع أولياء الأمور	17
المصادر والمراجع	18

مقدمة

يتطلب إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من الدول برامج طويلة الأمد وخططاً تنموية، ولأنّ الحق في التعليم من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لذا يعتبر أحد محاور التركيز العالمي، إذ اعتمدت العديد من المؤسسات والحملات العالمية المدافعة عن الحق في التعليم، مجموعة من الأدوات والمؤشرات لمتابعة إعمال هذا الحق والرقابة عليه، وفي ذات الوقت تزداد أهمية جهود محاربة الفساد، ويتمّ تبني أدوات جديدة تربط بين مكافحة الفساد وإنفاذ حقوق الإنسان، والخدمات الأساسية للمواطنين، ومن هنا تأتي أهمية التقاطع بين حركة حقوق الإنسان وحركة تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد، وأهمية تبادل الخبرات في الأدوات التي تعمل بها كل مجموعة على حدة، إذ إنّ الهدف العام مشترك وهو ضمان حياة كريمة خالية من الفساد، والفقر، والعنف، والتمييز، والاستغلال للإنسان.

يُعد الفساد من أهم أسباب إخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر؛ ففي ظل وجوده تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاهية المواطن وتأمين المساواة وتحقيق العدالة وبناء دولة القانون، إذ يلتهم الفساد القسمَ الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية في الدولة، ويقوض ثقة المواطنين بجهود الحكومة وسعيها لتحسين مستويات المعيشة ودفع عجلة التنمية للأمام، ويعوق المنافسة الشريفة والعادلة[1].

لذا بوجود الفساد تُحرَم الفئات الأقل حظاً في المجتمع مثل ذوي الإعاقة، والمسنين، والنساء، والأطفال من الوصول إلى حقوقهم، ويسهم في زعزعة الثقة في أيّ إجراءات للإصلاح أو محاولات لإنفاذ الحقوق، أو محاربة الفساد، كما يضعف إرساء منظومة مجتمعية ديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية.

لأنّ التعليم رافعة أساسية للتنمية الذاتية والمجتمعية، فهو يلعب دوراً رئيسياً في خلق الفرص أمام الأفراد، ويحدّ أيضاً من أوجه اللامساواة والتمييز بين فئات المجتمع، لذا من الأهمية بمكان تعزيز النزاهة في عمليات وسياسات وإجراءات تقديم خدمات التعليم التي تتحمل مسؤوليتها الأولى وزارة التربية والتعليم.

تعريف بالدليل

يأتي إعداد هذا الدليل «التدابير الوقائية للحدّ من مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم»، ضمن جهود الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) لتحصين القطاع العام بشكل عام، وقطاع التعليم بشكل خاص ضد أيّ مخاطر للفساد، والفساد المبني على النوع الاجتماعي.

وتأتي أهمية هذا الدليل من أهمية القطاع المستهدف به وهو قطاع التعليم بوصفه الأكثر تماساً مع حقوق المواطنين، وتحديداً النساء، كونهنّ الأكثر تأثّراً بالفساد، خاصّة أنّ أكثر من نصف متلقّي خدمات التعليم من النساء، إضافة إلى دور النساء كأولياء أمور لمتلقّي خدمات التعليم بشكل عام من الذكور والإناث على حد سواء، وهو هدف يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الأول للاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، الذي ينصّ على «تعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات الفلسطينية التي تدير شأناً عاماً».

ما هدف هذا الدليل؟

تحصين القطاع التعليمي ضدّ أيّ فرص فساد بشكل عام، وضدّ فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص، من خلال تسليط الضوء على مفهوم الفساد والفساد المبني على النوع الاجتماعي وأشكاله، وآثاره وطرق مكافحته في خدمات التعليم.

---

1 الاستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، 2020-2022، فلسطين، ص 7.

كما يهدف هذا الدليل إلى:

- التعرف على مفهوم الفساد، بشكل عام، وعلى مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي وأشكاله بشكل خاص.
- التعرف على مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي على حقوق الإنسان والمجتمع.
- تعزيز قيم النزاهة، ومبادئ الشفافية، ونظم المساءلة والرقابة، وآليات تقديم الشكاوى، ورفع الوعي بشكل عام بمخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في قطاع التعليم.
- رفع الوعي بفرص ومخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في قضايا حساسة في عمل التربية والتعليم (كالتعيينات، والترقيات، والتعامل مع الطالبات في المرحلة الثانوية، والتعامل مع الأطفال في المرحلة الأساسية، والعلاقة مع أولياء الأمور)، وآليات الوقاية من فرص المخاطر.

لماذا هذا الدليل؟

هذا الدليل يوفر إطاراً مفاهيمياً متكاملاً حول مفهوم الفساد، والفساد المبني على النوع الاجتماعي وأشكاله والأفعال المرتبطة به، إضافة إلى احتواء الدليل على آليات للوقاية من الفساد مع التركيز على الفساد المبني على النوع الاجتماعي بما يضمن إنفاذ قيم النزاهة ومبادئ الشفافية، ونظم المساءلة في تقديم الخدمات التعليمية، ويسهم في تجويد مخرجاتها؛ فهو دليل مختص لمكافحة الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وخاصة في الخدمات التعليمية، ما يشمل إضافة نوعية، وأهمية خاصة، ستثري جهود مكافحة الفساد في فلسطين، ووقاية الخدمات العامة من براثنه.

مَسْرَدُ أَهَم اَلْمُصْطَلَحَاتِ اَلْوَارِدَةِ فِي اَلدَّلِيلِ

المصطلح	الشرح
الفساد[2] تبعاً لتعريف منظمة الشفافية الدولية	كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام (مَنْ يمتلك سلطة قرار) لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته.
الفساد[3] تبعاً لتعريف قانون مكافحة الفساد	يعتبر فساداً لغايات تطبيق أحكام هذا القرار بقانون الجرائم المبينة أدناه: 1. الرشوة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 2. الاختلاس المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 3. التزوير والتزييف المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 4. استثمار الوظيفة المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 5. إساءة الائتمان المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية. 6. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية. 7. غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الساري. 8. الكسب غير المشروع. 9. المتاجرة بالنفوذ. 10. إساءة استعمال السلطة. 11. قبول الواسطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقّاً أو تحقّ باطلاً. 12. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح. إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها. 13. إعاقة سير العدالة.

2 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، الدليل الإرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح، 2013، ص 4.
3 قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، المادة رقم (3).

النوع الاجتماعي[4]

الأدوار المحددة اجتماعياً بين النساء والرجال وهذه الأدوار التي تُكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة وتختلف من ثقافة إلى أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح النوع الاجتماعي لا يعدُّ بديلاً لمصطلح "الجنس" الذي يشير بدوره إلى الاختلافات البيولوجية بين النساء والرجال.

النزاهة[5]

هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في سلوك العاملين في العمل وفي العلاقة مع الآخرين، حيث يعامل جميع المواطنين بعدالة ودون تمييز أو انحياز ويتصرف بمهنية وموضوعية في إدارة الشأن العام المسؤول عنه.

الابتزاز الجنسي[6]

إساءة استخدام السلطة للحصول على منفعة أو ميزة جنسية. وعلى هذا النحو، فهو شكل من أشكال الفساد تكون فيه المنفعة هي الجنس، وليس المال. ولا يقتصر الأمر على بلدان أو قطاعات معينة، بل يمكن العثور عليه في أيّ مكان يفتقر فيه المخولون بالسلطة إلى النزاهة ويحاولون الاستغلال الجنسي للضعفاء والمعتمدين على سلطتهم.

الرشوة الجنسية[7]

منح موظف حكومي مزايا جنسية غير مستحقة بقصد التأثير عليه، لكي يقوم بفعل أو يمتنع عن القيام بفعل ما أثناء أداء واجباته الرسمية.

تضارب المصالح[8]

الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الموظف بمصلحة شخصية مادية، أو معنوية، تهمه شخصياً، أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه للوظيفة العامة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

المُساءلة[9]

الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وتحمل المسؤولية عن أعمالهم أو الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

الشفافية[10]

تقوم على التدفق الحر للمعلومات وتشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة. فهي تتيح للجمهور المعني في شأن ما أن يجمع معلومات حوله، فتمكنهم من المشاركة في بلورة السياسات، ومن أن يكون لهم دور فعال في الرقابة والمساءلة وفي الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم.

إساءة استعمال السلطة[11]

قيام الموظف أو عدم قيامه بفعل ما، لدى الاضطلاع بوظائفه، بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، ما يشكل انتهاكاً للقوانين.

المؤسسة التعليمية[12]

رياض الأطفال والمدارس الحكومية وغير الحكومية أو المراكز الثقافية التي تقوم بتقديم خدمات تعليمية.

---

4 الاسكوا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary.

5 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. كتيّب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله- فلسطين، ص 27.

6 الرابطة الدولية للقضاة (IAWJ)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

https://www.unodc.org/dohadeclaration/ar/news/2018/11/exposing-and-preventing-sextortion-in-the-judiciary.html.

7 الرابطة الدولية للقضاة (IAWJ)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

https://www.unodc.org/dohadeclaration/ar/news/2018/11/exposing-and-preventing-sextortion-in-the-judiciary.html

8 قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، المادة رقم (3).

9 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله- فلسطين، ص 32.

10 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله- فلسطين، ص 25.

11 قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، المادة رقم (3).

12 قرار بقانون رقم (8) لسنة 2017م، بشأن التربية والتعليم العام، المادة رقم (1).

نبذة عن قطاع التعليم العام في فلسطين

يقود قطاع التعليم في فلسطين وزارة التربية والتعليم - كونها المؤسسة الرسمية المسؤولة عن إدارة وتنظيم وتطوير النظام التعليمي- إما بإدارة مباشرة أو من خلال الإشراف عليه، بكافة قطاعاته التي تشمل:
- المؤسسات التعليمية الحكومية.
- المؤسسات التعليمية الخاصة.
- المؤسسات التعليمية التابعة لوكالة الغوث.
- المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الأهلي.

وتبعاً للاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023، فإنّ برامج الوزارة هي:
- برنامج رياض الأطفال.
- برنامج التعليم الأساسي.
- برنامج التعليم الثانوي.
- برنامج التعليم المهني.
- برنامج التعليم غير النظامي.
- برنامج الإدارة والحوكمة[13].

وتتولى الوزارة بصفتها الرسمية قيادة الجهود الوطنية للتخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم في دولة فلسطين من خلال مجموعة التخطيط والموازنة. وتشارك في عملية التخطيط المؤسسات الرسمية والحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية المعنية بالتعليم.

وتبعاً لبيانات موازنة المواطن الخاصة بوزارة التربية والتعليم 2022، فإنّ المجموع الكلي للطلبة في فلسطين بلغ (1,457,046) طالباً وطالبة، لكافة المراحل، منهم (901,379) في المدارس الحكومية تشكل الإناث ما نسبته (51.9%) منهم، والباقي في المدارس الخاصة والمدارس التابعة لوكالة الغوث. ومنهم (9,591) طالباً وطالبة من ذوي الإعاقة. في حين يبلغ عدد العاملين في قطاع التربية والتعليم (49,813) موظفاً وموظفة، تبلغ نسبة الإناث منهم (58.9%)[14]. علماً أنّ هذه البيانات هي خاصة بالتعليم العام، ولا تشمل مؤسسات التعليم العالي.

ما أثر الفساد في حقوق الإنسان والحق في التعليم؟

ينعكس أثر الفساد على حقوق الإنسان كافّة. فرغم ظهور أثره بشكل أوضح في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلّا أنّه قد يطال الحقوق المدنية والسياسية كذلك. فمثلاً، من حق الإنسان التمتع بالحق في التعليم، ومن واجبه ألّا يحصل على هذا الحق بانتهاكه لحقوق الآخرين التعليمية، كما لو حصل على منحة دراسية خارج البلاد رغم عدم استحقاقه بعد دفعه رشوة لأحد الموظفين. وفي مثال آخر، قد يحدث الفساد في إجراءات تعيين الموظفين في مجال التعليم، وقد يحدث الفساد في الحق في التعليم؛ فعلى سبيل المثال المعلم الذي يمنح طالباً درجات أعلى من غيره من الطلبة، لسبب غير عادل. هذه الأمثلة وغيرها الكثير، التي قد تعطي صورة عن الفساد الذي يمكن أن يقع في الحق في التعليم، ويؤدي إلى المساس بهذا الحق.

كما أنّ الفساد قد يطال مجال سيادة القانون، أو القضاء، أو النيابة العامة، وضباط الشرطة، وقد يؤدي إلى انتهاك الحق في المساواة أمام القانون والقضاء، وانتهاك حق الإنسان في محاكمة عادلة، ويقوض إمكانية وصول الفئات المحرومة إلى العدالة، ويسهم في خلق ثقافة الإفلات من العقاب. مثل رشوة القاضي لكي يحكم لصالح الراشي، أو قيام ضابط أمن باعتقال أشخاص على غير وجه شرعي، لكي يطلب رشوة من أجل الإفراج عنهم، أو رشوة صحفي لحجب أو نشر أخبار معينة مضللة[15].

---

13 الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023، ص 158.
14 موازنة المواطن لوزارة التربية والتعليم 2022، من إصدارات مؤسسة مفتاح ووزارة التربية والتعليم.
15 العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، من إصدارات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد، 2016، فلسطين. ص 10.

في العموم، فإنّ انتهاك الفساد لمبدأ المساواة وعدم التمييز، من شأنه أن ينتهك حق الإنسان مهما كان الحق الذي يطوله هذا التمييز، كالحقوق الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو المدنية، أو السياسية، ومن ضمنها الحق في التعليم.

ولمّا كان الفساد يتجلّى في صور عدّة، ويحدث في سياقات متعددة، يكاد يكون من المستحيل تحديد جميع حقوق الإنسان التي يمكن أن تُنتهك بسبب الفساد. وفيما يلي بعض الأمثلة: إذا كان الفساد موجوداً في قطاع التعليم، فإنّ الحق في التعليم يمكن أن يُنتهك. وإذا كان الفساد موجوداً في القضاء، فإنّ الحق في اللجوء إلى المحاكم، والحق في محاكمة عادلة، يمكن أن يُنتهك. وإذا كان الفساد موجوداً في قطاع الصحة أو في قطاع الرفاه الاجتماعي، فإنّ الحق في الحصول على الخدمات الطبية، أو الحق في الغذاء، يمكن أن يُنتهك، وهكذا. وعلاوة على ذلك، فإنّ مبدأ عدم التمييز يمكن أن يتأثر إذا لم يكن أمام المرء بد، إلّا أن يرشوَ شخصاً لينال معاملة تفضيلية، أو للحصول على خدمة عمومية. ويندر أن تجد حقاً من حقوق الإنسان لا يمكن أن يُنتهك بالرشوة.

فللفساد آثار سلبية على تمتّع جميع الذين يؤثر فيهم هذا الفساد، بما لهم من حقوق الإنسان. على أنّ آثاره السلبية على تمتع الأشخاص الضعفاء بحقوقهم الإنسانية مضاعفة. فالأشخاص المنتمون إلى أقليات، والسكان الأصليون، والعمال المهاجرون، والأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون، والسجناء، والنساء، والأطفال، والذين يعيشون في فقر، هم أول من يعاني آثار الفساد في كثير من الأحيان. وفي ذلك تشديد على واجب كل دولة، في حماية حقوق الإنسان للسكان المنتمين إلى هذه الفئات، من أجل منع أيّ انتهاك لحقوق الإنسان بسبب الفساد[16].

ويمكن أن يضيف منظور حقوق الإنسان بشأن أثر الفساد نهجاً يجعل الضحايا في صُلب عملية مكافحة الفساد. ويكون ذلك بإبراز الآثار السلبية التي يتسبب فيها الفساد على الفرد المعني، وعلى مجموعة الأفراد المتأثرين عادة بالفساد (وهي مجموعات مهمّشة في الغالب الأعظم)، وعلى المجتمع بصفة عامة. وقد يسهم تحليل الصلة بين الفساد وإعاقة التمتع بحقوق الإنسان في حسن فهم آثار الفساد -لا سيما بعده الإنساني وانعكاساته الاجتماعية- ويمكن أن يكون خطوة هامة في سبيل جعل الفساد قضية من قضايا الاهتمام العام. وعلى هذا النحو، يصبح الأثر الاجتماعي للفساد مرئياً؛ وهو ما يذكي الوعي في المجتمع بما لهذا البلاء من انعكاسات ويولّد تحالفات جديدة لمكافحته.

ويمكن أن يؤدي الفساد إلى انتهاك حقوق الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالفساد يمكن أن يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان عندما يستخدم فعل الفساد قصداً وسيلة لانتهاك حق من الحقوق، أو عندما تتصرف الدولة بحيث تمنع أفراداً من التمتع بحق من حقوقهم أو تعجز عن التصرف بحيث تهيئ لأفراد التمتع بذلك الحق. وفي أوضاع أخرى، يكون الفساد عاملاً أساسياً يسهم في سلسلة أحداث تؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان. وفي هذه الحالة، يُنتهك الحق بعمل يتفرع عن فعل من أفعال الفساد ويكون فعل الفساد شرطاً لازماً لوقوع الانتهاك.

ويمكن أن يؤدي الجمع بين استراتيجيات مكافحة الفساد واستراتيجيات تعزيز حقوق الإنسان إلى تحفيز هذيْن الهدفيْن معاً. فمن ناحية، يمكن أن تكون حقوق الإنسان جزءاً من استراتيجية مكافحة الفساد من خلال الاستعانة بآليات حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، تعد مكافحة الفساد بحد ذاتها طريقة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وبتعزيز عناصر الحكم الرشيد الضرورية (مثل الحقوق المدنية والسياسية والشفافية والمساءلة) يمكن للجهود المبذولة في مجاليْ حقوق الإنسان ومكافحة الفساد أن تعزز بعضها بعضاً، وعلى سبيل المثال، تعتمد القدرة على تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية على قدرة منظومة مكافحة الفساد السياسي والقضائي على نحو فعال (والعكس صحيح). وتمكّن الشفافية وفرص الوصول إلى المعلومات الأفراد من اتخاذ قرارات وهم على بينة من أمرهم، وعندما تكون آليات المساءلة ضعيفة أو غير موجودة يصبح من السهل وقوع الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

ولا بدّ من التأكيد أنّ القصد من نهج حقوق الإنسان ليس أن يكون السبيل الوحيد للتصدي للفساد؛ فإبراز الصلة بين حقوق الإنسان والفساد لا يعني التنصل من ملاحقة الذين تثبت إدانتهم بجرائم بسبب أعمال الفساد أو وقوعهم تحت طائلة المسؤولية بموجب القانون الخاص. والغرض من بحث هذه الصِلة هو السعي لتحديد سبل إضافية لتطوير استراتيجيات مكافحة الفساد[17].

16 العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، من إصدارات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد، 2016، فلسطين. ص 14.
17 التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، 2015، ص 16.

في ضوء العرض السابق، فإنّ الفساد معول هدم لحقوق الإنسان، وهو ينتهكها كافّة، وعلى رأسها حقوقه الأساسية في الصحة والعمل والتعليم من خلال هدمه لمبدأ تكافؤ الفرص، وخرقه لمبادئ النزاهة في الحصول على الخدمات العامة، ويزداد وقع الفساد على الفئات الفقيرة والمهمشة، كونها تحتاج إلى كل فرصة متاحة، عدا عن كونها حلقة ضعيفة يتمّ استغلالها من خلال الفساد.

ما هو الفساد المبني على النوع الاجتماعي؟

ما زال الربط بين الفساد والنوع الاجتماعي حديثاً على مستوى العالم، وبالتالي فإنّ هناك شحّاً في عدد الدراسات والتقارير التي تشير إلى هذا الربط، لذا فإنّ مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي حديث النشأة وما زال يكتنفه العديد من الغموض والجدل حوله، ويميل البعض إلى الذهاب بالتعريف والتسمية نحو الفساد الأخلاقي، فيما نجد منظمات أمم متحدة، وعالمية اعتمدت تسمية «الفساد الجنساني».

بعض الدراسات والمؤسسات تشير إلى أنّ الفساد المبني على النوع الاجتماعي هو كل عمل يتمّ فيه استغلال علاقات القوة أو السلطة الممنوحة للشخص بحكم منصبه للحصول على منفعة خاصة تحمل الطابع الجنسي، ومن أشكاله: التحرش الجنسي في أماكن العمل، والرشوة الجنسية والابتزاز الجنسي. بينما يرى البعض أنّ الفساد المبني على النوع الاجتماعي يتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلّة بالحياء العام في مكان العمل، وقد يكون التحرش الجنسي من أبرز صور هذا الفساد، بحيث يقوم المسؤول باستغلال سطوته على مرؤوسيه الخاضعين له من الجنس الآخر للحصول على علاقات خاصة مقابل منحهم امتيازات وظيفية، أو غض الطرف عن مخالفاتهم. وقد يدفع الفساد المبني على النوع الاجتماعي إلى اللجوء إلى استخدام الواسطة، والمحاباة، والرشوة، للحصول على الخدمات والمنافع والامتيازات، دون وجه حق، أو في تعارض مع القانون[18].

وتتعرّض النساء إلى أنواع الفساد المختلفة مثلما يتعرّض الرجال، ولكن بسبب علاقات القوة والتمييز، وعدم المساواة، ووضعية المرأة الهشة في المجتمع، وفي مواقع صنع القرار، فقد تكون أكثر عرضة لأنواع من الفساد المرتبط بنوع الجنس (النوع الاجتماعي)، فعلى سبيل المثال استخدام الجنس كعملة في الرشوة، وابتزاز النساء بمفاهيم العار والشرف، على الرغم من أنّ الفئات الأخرى قد تتعرّض إلى هذا النوع من الفساد، لكنّ النساء والفتيات يشكّلن القاعدة الواسعة كضحايا للفساد المبني على النوع الاجتماعي. وعادة فإنّ من الصعوبة كشف هذا الفساد والعقوبة عليه لارتباطه بالوصمة والعار على المستويين العام والخاص، وفي غالب الأحيان لا يتمّ الاعتراف بها كجريمة فساد[19].

ما هي أبرز أشكال الفساد المبني على النوع الاجتماعي؟

18 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله- فلسطين، ص 52.
19 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. الاستراتيجية الصحية الوطنية ومدى استجابتها لمكافحة الفساد عموماً والمبني على النوع الاجتماعي. رام الله – فلسطين، ص 13.

أولاً: الابتزاز الجنسي

هو أحد مظاهر الفساد المبني على النوع الاجتماعي ويتمثل بإساءة استخدام السلطة للحصول على منفعة أو ميزة جنسية. والابتزاز الجنسي هو شكل من أشكال الفساد الذي يكون فيه الجنس هو الرشوة وليس المال. ولا يقتصر الأمر على بلدان أو قطاعات معينة، بل يمكن إيجاده في أي مكان، فمن لديه سلطة يمارس الاستغلال الجنسي على الضعفاء ومن يعتمد على سلطته.

إنّ الابتزاز الجنسي يختلف عن السلوكيات الجنسية المسيئة الأخرى في أنّها تحتوي على مكوّن جنسي وعلى فساد، وينشأ هذا المكوّن عن الطلب سواء بطريقة مباشرة صريحة أو ضمنية للانخراط في أيّ نوع من النشاط الجنسي غير المرغوب فيه، سواء بالممارسة الفعلية أو اللفظية. وينبع عنصر الفساد من أنّ الشخص الذي يطالب بالخدمات الجنسية يشغل موقعاً وظيفياً لديه سلطة على الضحية، والذي يسيء استغلالها بالسعي إلى انتزاع خدمة جنسية مقابل ممارسة السلطة الموكلة إليه. وبعبارة أخرى، يمارس مرتكب الجريمة سلطته لتحقيق مكسب شخصي.

إنّ تعريف الابتزاز الجنسي يشمل أربعة مكونات وفق الآتي:

1. مرتكب الجريمة يشغل منصباً عاماً.
2. مرتكب الجريمة يسيء استخدام السلطة الممنوحة له.
3. المنفعة تقوم على صفة أو طبيعة جنسية.
4. المحاولة تعتمد على سلطة قسرية؛ كالعنف الجسدي أو القوة للحصول على الخدمات الجنسية.

وتشير الرابطة الدولية للقضاة، إلى العوائق أمام مكافحة جريمة الابتزاز الجنسي، ومنها خوف الضحية من فضح الجاني تحسّباً من الانتقام الذي قد يشمل خسارة الوظيفة أو الترقية أو المزايا. وفي ذات الوقت قد يرفض المحامون تمثيل الضحايا والدفاع عنهم في المحاكم لذات الأسباب، وخشية أن يؤثّر ذلك سلباً في ممارستهم للقانون أمام المحاكم[20].

ويمكن أن يكون الابتزاز الجنسي «إلكترونياً» من خلال طلب موظف علاقة جنسية عبر وسائط التواصل عن بعد، مقابل تقديم الخدمة أو المنفعة.

ثانياً: التحرّش الجنسيّ

إنّ التحرش الجنسيّ هو شكل من أشكال الفساد الأخلاقي والإداري، يعود ذلك لارتباطه بإساءة استخدام السلطة لتحقيق رغبة أو منفعة شخصية للمسؤول/ة تجاه من يرأسهم. وظاهرة التحرّش الجنسي تنتشر في أماكن العمل، وفي المجتمعات بما فيها مجتمعنا العربي. وغالباً ما تكون النساء ضحايا لمثل هذا النوع من الفساد، إذ تتعرّضن له من قبل مسؤوليهنّ في العمل؛ فغالبية المواقع الإدارية والإشرافية العليا يرأسها الرجال، في حين تشغل النساء الوظائف الأدنى، ما يعرّضهنّ للاستغلال الجنسي والتحرش. ووفق منظمة العمل الدولية، فقد اعتبر التحرّش الجنسي شكلاً من أشكال الفساد، وعنفاً ضدّ المرأة وانتهاكاً لحقوق الإنسان إضافة إلى أنّه تهديد حقيقيّ للسلامة المهنية والبيئة الآمنة للعمل. قد يكون شكل التحرّش الجنسي لفظياً أو بدنياً[21]. ومن الممكن استخدام وسائل التواصل الإلكتروني للتحرش الجنسي خاصة مع توفرها، وتعدّد إمكانيات التواصل فيها.

ثالثاً: الرشوة الجنسية

وهي منح موظف حكومي مزايا جنسية غير مستحقة بقصد التأثير عليه، لكي يقوم بفعل أو يمتنع عن القيام بفعلٍ ما أثناء أداء واجباته الرسمية. تحدث الأفعال القائمة في إطار جريمة الرشوة الجنسية عادة في الأماكن المغلقة، بعيداً عن مرأى الأعين، ومن شخص له سلطة ونفوذ في اتخاذ القرار[22].

---

20 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. الاستراتيجية الصحية الوطنية ومدى استجابتها لمكافحة الفساد عموماً والمبني على النوع الاجتماعي. رام الله – فلسطين، ص 14.
21 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2014، ورقة موقف حول تجريم التحرش الجنسي في الوظيفة العمومية، ص 2.
22 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. الاستراتيجية الصحية الوطنية ومدى استجابتها لمكافحة الفساد عموماً والمبني على النوع الاجتماعي. رام الله – فلسطين، ص 15.

أمثلة على الفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال قصص واقعية، وأمثلة حيّة:

- التحرش الجنسي في أماكن العمل، بحيث يقوم المسؤول المباشر باستغلال سطوته على مرؤوسيه الخاضعين له من الجنس الآخر، للحصول على علاقات خاصة، مقابل منحهم امتيازات وظيفية، أو غضّ الطرف عن مخالفاتهم.
- قيام موظف/ة بعرض علاقة جنسية على مديره/ها مقابل ترقيته/ها في الوظيفة.
- قيام موظف بطلب خدمات جنسية من موظفة أو مواطنة، مقابل تنفيذ، أو تسريع خدمات خاصة بها من المؤسسة التي يعمل بها.
- استغلال موظف في مدرسة لطالب قاصر، مقابل امتيازات معينة، مثل العلامات، أو غض الطرف عن مخالفات قام بها الطفل.
- طلب محاضر جامعي من طالبة علاقة خاصة مقابل علامات غير مستحقة.
- طلب موظف خدمات اجتماعية، علاقة جنسية من إحدى المستفيدات، مقابل تقديم الخدمة.
- استغلال مسؤول لحاجة سيدة لمساعدات اجتماعية، مقابل خدمات جنسية يحصل عليها.
- تحرش جنسي من قبل مسؤول عن خدمات صحية، لنساء من بيئات مهمشة وفقيرة مقابل منحهن الخدمات الصحية المطلوبة.
- محاباة مدير دائرة لموظفة لمرافقته في مهمة سفر رسمية، رغم عدم استحقاقها، مقابل تحرش جنسي مع الموظفة.
- طلب موظف عام من إحدى المراجعات علاقة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، من أجل إتمام معاملتها الرسمية.

ما أثر الفساد والفساد المبني على النوع الاجتماعي في النساء؟

على الرغم من أنّ الفساد يتأثر به الرجال والنساء على حد سواء، إلّا أنّ النساء الفقيرات والمهمشات في المجتمع أكثر عرضة للتأثر بجرائم الفساد ونتائجه، قانونياً، وسياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، كونهنّ الشريحة العريضة، والأكثر عوزاً، ومن يتحمّلن المسؤولية في رعاية وتوفير الحاجات لأسرهنّ الفقيرة، وخاصة إن كنّ ربّات للأسرة، ولأنّهنّ نساء أيضاً.

إنّ هشاشة وضع النساء وخاصة من البيئات المهمشة والفقيرة، والأقل حظاً في المجتمع تعرّضهن كمتلقّيات للخدمة، لعدم الوصول، والحصول على الخدمات بشكل عادل ومتساوٍ، كما تؤثر في جودة الخدمات العامة، وقد تعرّضهن للوقوع تحت ضغط الابتزاز والاستغلال بأشكاله المختلفة، مقابل الحصول على الخدمات العامة، في ظلّ ضعف الامتثال للقوانين والحقوق، ومحدودية الموارد، والتكلفة الباهظة لبعض الخدمات العامة، ووجود نواقص وثغرات في بيئة إدارة الخدمات العامة، تحدّ من قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المؤسسات مقدّمة الخدمة، ما قد يؤدي إلى إيجاد بيئة رخوة مليئة بالفجوات والنواقص التي تنفذ منها فرص ومخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وتترك آثاراً كبيرة منها:

1. خلق بيئة ثقافية مشوّهة تتقبل الفساد ومظاهره، كونه مُمارس في المجتمع، وليس منبوذاً.
2. تعميق البيئة المانعة، بل والرافضة لقيم ومبادئ المساواة والعدالة بين المواطنين، وبشكل خاص النساء.
3. حرمان النساء وخاصة الفقيرات، والأقل حظاً، من حقّهن في الفرص المتساوية للوصول والحصول على الخدمات العامة.
4. تعريض النساء الفقيرات لحالة من التهميش والإقصاء في الحياة العامة.
5. التأثير في مستوى جودة الخدمات العامة وخاصة تلك المقدّمة للنساء.
6. زيادة مخاطر التعرّض للابتزاز والاستغلال الجنسي مقابل الحصول على الخدمات العامة.
7. تشجيع اللجوء إلى المحاباة والواسطة للحصول على الخدمات العامة.
8. تعزيز مخاطر تقديم «الرشوة الجنسية» مقابل الحصول على الخدمات العامة.
9. إفلات مرتكبي أفعال الفساد المبني على النوع الاجتماعي من المحاسبة، والعقوبات الإدارية والقانونية.
10. تعرّض النساء لمشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية، والتي تعتبر أحد أهم آثار الفساد على النساء[23].

23 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. دليل حول التدابير الوقائية ضد مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات الأهلية- رام الله- فلسطين، ص 7.

لماذا تتوفر فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي في الخدمات العامة، ومنها خدمات التربية والتعليم؟

يضرب الفساد بآثاره ونتائجه قيم المجتمع ككل، من رجال ونساء وأطفال على حد سواء، نتيجةً لاستغلال وسوء إدارة الشأن العام، إلّا أنّ متلقيات الخدمات من الفئات الفقيرة والمهمشة، وخاصة النساء قد يكنّ أكثر عرضة لمخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في القطاع العام، وبما فيه قطاع التعليم، وذلك للأسباب التالية:

1. ضعف الإطار التشريعي المُجرّم للفساد المبني على النوع الاجتماعي.
2. عدم تضمين مدوّنة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، بشكل صريح بنوداً تجرّم الممارسات التي تندرج في إطار الابتزاز الجنسي.
3. ضعف نظام العقوبات لقضايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي؛ كالتحرش الجنسي، والابتزاز الجنسي وغيرها.
4. الثقافة المجتمعية السائدة التي تلقي باللوم على الضحية (إن كانت أنثى) في حالات الابتزاز أو التحرش أو الرشوة الجنسية.
5. ضعف التزام وامتثال مقدّمي الخدمات للقوانين والأنظمة المعمول بها في الخدمة العامة.
6. ضعف السياسات والإجراءات التي تنظّم العلاقة المهنية والأخلاقية بين مقدّمي ومتلقي الخدمة، أو بين العاملين والعاملات أنفسهم في قطاع التعليم.
7. استغلال العلاقة غير المتكافئة بين مقدّم الخدمة -لما يتمتع به من سلطة وظيفية- وبين متلقّي الخدمة، وخاصة النساء.
8. عدم وجود آليات سهلة الوصول والاستخدام، لتقديم شكاوى من قبل المتعرضين للفساد المبني على النوع الاجتماعي.
9. ضعف الرقابة الداخلية على أشكال الابتزاز المبني على أساس الجنس، كونه غير وارد بشكل واضح في التشريعات المتعلقة بالفساد، أو مدوّنات السلوك.
10. الوصمة المجتمعية السلبية للمتقدمات بشكاوى تتعلق بالابتزاز الجنسي.
11. جهل الضحية بأنّ الابتزاز الجنسي جريمة، أو الخوف من المُمَارِس للفساد الجنسي، إما لسلطته، أو خوف فقدان الوظيفة أو الامتيازات.
12. الرهبة العامة في المجتمع من التطرق إلى قضايا ذات علاقة بالجنس، خاصة إذا كان أحد طرفيها امرأة.

ما هي أسباب لجوء ضحايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي إلى الصمت؟

- الخوف من وصمة العار بسبب الثقافة المجتمعية السائدة.
- القلق من فقدان الامتيازات، أو التعرض للتضييق في العمل أو في الخدمات.
- ضعف الثقة بالجدوى من مساءلة ومحاسبة مرتكب الفساد.
- الجهل بالحقوق، أو الجهل بمفهوم التحرش الجنسي.
- ضعف الوعي بآليات الإبلاغ عن حالات الفساد.
- عدم وجود آليات إبلاغ آمنة ومناسبة وتحفظ الخصوصية.
- الخوف من التعرض للابتزاز، والتشهير المجتمعي، خاصة إذا كان هناك تراخٍ أو تجاوب من قبل الضحية في بدايات الحالة.
- ضعف الثقة بمنظومة المحاسبة والمساءلة ككل.
- ضعف التشريعات المجرمّة لقضايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
- ضغط الحاجة للعمل في حال الوظيفة، أو للعلامات والتخرج في حال الطلبة.
- الخوف من سلطة مُمارس الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وإمكانيات تعرّض الضحايا للأذى، أو التشهير المجتمعي في حال إبلاغهم عن حالات الفساد.

إرشادات هامة حول آليات الإبلاغ عن الفساد المبني على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي:

- إيجاد آليات إبلاغ تضمن السرية، والخصوصية لفئات النوع الاجتماعي، وخاصة النساء والفتيات والأطفال، في حال تعرضهم لأيّ نوع من أنواع الاستغلال الجنسي، لتحفيزهم على الإبلاغ وتقديم الشكاوى، خاصة في ظل ثقافة مجتمعية غير داعمة.
- بناء قدرات الطاقم الوظيفي في مجال مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي وتزويدهم بالمعارف والمهارات والخبرات اللازمة للوقاية منه، وآليات الإبلاغ عنه.
- توعية الفئات المستفيدة وخاصة النساء بحقوقهم وآليات الشكاوى، والتظلّمات، والإبلاغ عن أيّ مخاطر متعلقة بالفساد المبني على النوع الاجتماعي، والاستغلال الجنسي.
- تشجيع الطاقم الوظيفي على تقديم أيّ بلاغات متعلقة بالفساد المبني على النوع الاجتماعي، مع ضمان الخصوصية، وبما فيها استغلال الوظيفة للحصول على منافع شخصية، أو استغلال جنسي واتخاذ إجراءات الحماية للمبلغين عنها.
- ضمان الخصوصية والسرية، حول البلاغات المتعلقة بالاستغلال الجنسي.
- متابعة الحالات التي تتعرض لاستغلال وابتزاز جنسي، وإيقاع عقوبات على ممارسي الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
- إعداد وتوزيع نشرات إرشادية حول مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي، لرفع الوعي بمخاطره، وتعريف العاملين والعاملات في المؤسسة به، وبأشكاله، وآليات الإبلاغ عنه.
- إعداد ومضات إعلامية، وبوستات، ونشرات إرشادية للمواطنين، والفئات المستفيدة من خدمات الوزارة، حول مفهوم ومخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي، تتضمن آليات الإبلاغ في حال التعرض له.

مجالات يمكن أن تشكل فرصاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التعليم

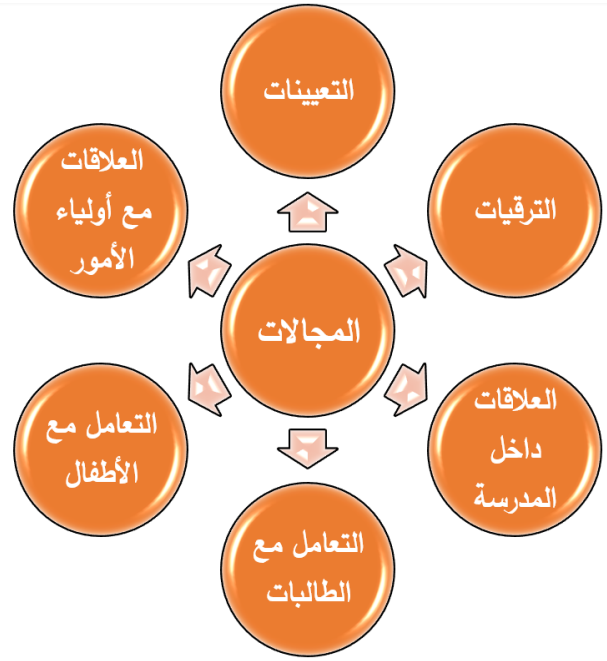

المجال الأول: التعيينات

تبعاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنّ أعلى معدلات للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية (18–29) سنة سُجلت بين الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى وبلغت 53%، بفرق واضح بين الذكور(39%) والإناث (66%)[24]. ولكون وزارة التربية والتعليم أكبر مشغّل حكومي، فإنّ توجّه الإناث للعمل في وزارة التربية والتعليم مرتفع، تبعاً لأسباب مجتمعية، كون وظيفة المعلمة جاذبة للنساء في المجتمع، ومهنية تتعلق بالتخصصات التي تتركز فيها النساء، وتشير الإحصائيات إلى أنّ الإناث المتقدمات للحصول على وظيفة في سلك التربية والتعليم تشكلن غالبية المتقدمين والمتقدمات خاصة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يشكل عنصراً ضاغطاً على الإناث، وخاصة من الفئات الفقيرة والمهمشة، للحصول على الوظيفة، في ظلّ التنافس الكبير ومحدودية الفرص، ومن هنا توجد ضرورة لتحصين (مجال التعيينات) من فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم ومنها:

1. معايير مُعلنة ومحددة بشكل واضح، تشارك فيها الوزارة مع الجهات ذات الصلة (ديوان الموظفين العام، وديوان الرقابة المالية والإدارية).
2. ثبات المعايير (عدم الاستثناءات، كونها مدخل للفساد).
3. حوسبة المعايير والإجراءات بشكل كامل، وتوظيف الأتمتة في دعم بيئة الرقابة والمساءلة، من خلال نظم المعلومات المختلفة.
4. تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية.
5. نظام شكاوى مرن وتفاعلي.
6. توعية الفئات المستفيدة بوجود نظام شكاوى، من خلال دليل إرشادات، أو فيلم قصير، أو غيرها من الأدوات، خاصة في ظل تنوع وسائط الإعلام الاجتماعي.
7. الحفاظ على سرية وخصوصية الشكاوى المقدمة.
8. متابعة الشكاوى بشكل فعلي، وتحويل القضايا إلى الجهات المختصة.
9. الالتزام بنظام منع تضارب المصالح الصادر عن مجلس الوزراء، رقم (1) لسنة 2020.
10. أن تتحرّى الوزارة دوماً مبادئ المساواة والعدالة في التعيينات، ومن ضمنها مبدأ عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي، أو اللون، أو العرق، أو الدين، أو الإعاقة، أو البعد السياسي.
11. التدقيق الداخلي الموضوعي على التعيينات، وإجراءاتها المختلفة.

---

24 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان حول أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2022/08/12.

المجال الثاني: الترقيات

تعتبر الترقيات الوظيفية، أو الامتيازات (منح دراسية، سفر، عضوية لجان، تكليفات، مكافآت...) من القضايا الحساسة في القطاع الحكومي، ومن ضمنها قطاع التعليم، ويمكن أن تشكّل فرصاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال الابتزاز، أو الرشوة، أو المقايضات، أو تبادل المصالح، أو المحاباة، لأسباب حزبية، أو جندرية، أو جغرافية، أو غيرها، ويمكن أن تضعف أمامها النفوس، أو يمكن أن تكون ضمن تقاسم مصالح، ما يستوجب اتخاذ التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم، وبشكل دقيق، مثل:

1. الإعلان عن الترقيات، أو المنح الدراسية، أو الدورات، أو المسابقات، أو المكافآت.
2. وضع معايير معلنة ومحددة وثابتة، والالتزام بها.
3. شفافية الإعلان والإجراءات والاختيار.
4. عدم الاستثناءات، كونها مدخل للفساد.
5. تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية.
6. نظام شكاوى مرن وتفاعلي.
7. توعية العاملين والعاملات بوجود نظام شكاوى، من خلال دليل إرشادات، أو فيلم قصير، أو غيرها من الأدوات، خاصة في ظل تنوع وسائط الإعلام الاجتماعي.
8. الحفاظ على سرية وخصوصية الشكاوى المقدمة.
9. متابعة الشكاوى بشكل فعلي، وتحويل القضايا إلى الجهات المختصة.
10. الموضوعية والحيادية في الاختيار، ورفض أيّ محاباة أو محسوبية، أو تمييز تبعاً لأبعاد دينية، أو عشائرية، أو جهوية، أو حزبية، أو جندرية أو غيرها.
11. أن تتحرّى الوزارة دوماً مبادئ المساواة والعدالة في الترقيات، ومن ضمنها مبدأ عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي، أو اللون، أو العرق، أو الدين، أو الإعاقة، أو البعد السياسي.
12. الالتزام بنظام منع تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020 الصادر عن مجلس الوزراء.
13. التدقيق الداخلي الموضوعي على الترقيات، وإجراءاتها المختلفة.

المجال الثالث: العلاقات داخل المدرسة

من المعلوم أنّ بيئة المدارس تتضمن وجود الجنسيْن، خاصة في المناطق الريفية، تبعاً لضرورات مهنية وفنية، وبالتالي يمكن أن يشكّل الأمر فرصاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال المحاباة لصالح طرف ما من قبل مدير/ة المدرسة، خاصة وأنّ هناك كماً من التفاصيل والأعباء داخل المدرسة، يمكن فيها تعظيم منفعة معلم على حساب آخر، أو العكس، ويمكن أن تشكّل فرصاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي من خلال الابتزاز، أو الرشوة، أو تبادل المصالح، أو المقايضات، ما يستوجب اتخاذ التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم، ومنها:

1. قيام الوزارة بإعداد وتطوير مدوّنة سلوك مهنية خاصة بالعاملين في المدارس، ومن هم على تماس مباشر مع الطلبة وأولياء الأمور، تكون ملائمة لطبيعة عملهم، وبما يتوافق مع مدوّنة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة.
2. الالتزام بنظام منع تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020 الصادر عن مجلس الوزراء.
3. رفع الوعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
4. توعية العاملين والعاملات بوجود نظام شكاوى، من خلال دليل إرشادات، أو فيلم قصير، أو غيرها من الأدوات، خاصة في ظل تنوع وسائط الإعلام الاجتماعي.
5. الحفاظ على سرية وخصوصية الشكاوى المقدمة.
6. متابعة الشكاوى بشكل فعلي، وتحويل القضايا إلى الجهات المختصة.
7. وضع معايير معلنة ومحددة وثابتة لتقسيم أعباء العمل.
8. تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية.
9. نظام شكاوى مرن وتفاعلي.
10. نشرات إرشادية توعوية.

المجال الرابع: التعامل مع الطالبات في المرحلة الثانوية

مع كل التقدير لرسالة المعلم السامية، ومستوى أخلاقيات العمل المتقدمة لدى عموم المعلمين والمعلمات، ولكن من أجل تحصين النظام المدرسي من مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي، خاصة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلاقات الافتراضية، وسطوة مواقع التواصل الاجتماعي، فإنّ فرص الفساد المبني على النوع الاجتماعي محتملة في العلاقة بين المعلم والطالبات في المرحلة الثانوية.

لذا توجد ضرورة لاتخاذ التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم في هذا المجال مثل:

1. مدوّنة سلوك مخصصة .
2. قنوات اتصال رسمية من خلال حسابات المعلمين الرسمية مع وجود نسخة محفوظة من المراسلات.
3. الأنشطة الجماعية عوضاً عن الفردية.
4. رفع الوعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي لدى العاملين والطالبات.
5. نظام شكاوى مرن وتفاعلي.
6. الحفاظ على سرية وخصوصية الشكاوى المقدمة.
7. متابعة الشكاوى بشكل فعلي، وتحويل القضايا إلى الجهات المختصة.
8. أنظمة متابعة محوسبة (كاميرات في مرافق المدرسة العامة).
9. ورشات توعوية من قبل الإرشاد التربوي.

المجال الخامس: التعامل مع الأطفال في المرحلة الأساسية

يعتبر مجال تماس البالغين مع الأطفال من المجالات الحساسة في قضايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب بناء الوعي والثقافة، حتى يتمّ تحديد الفروقات الدقيقة ما بين رعاية الطفل في المدرسة، وما بين قضايا يمكن أن ترتقي إلى مستوى شبهات التحرش الجنسي، والأمر لا يقتصر فقط على العلاقة بين المعلم والطالب، وإنّما يشمل أيضاً علاقة كافة العاملين في المدرسة من إداريين وموظفي خدمات، بل وحتى ضامن المقصف المدرسي، لذا يعتبر هذا المجال حساساً، ويستوجب اتخاذ التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم في هذا المجال، ومنها:

1. مدوّنة سلوك.
2. الأنشطة الجماعية عوضاً عن الفردية.
3. رفع الوعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي لدى العاملين والطلبة.
4. آليات شكاوى تلائم الأطفال.
5. الحفاظ على سرية وخصوصية الشكاوى المقدمة.
6. متابعة الشكاوى بشكل فعلي، وتحويل القضايا إلى الجهات المختصة.
7. أنظمة متابعة محوسبة (كاميرات في مرافق المدرسة العامة).
8. لقاءات توعوية من قبل الإرشاد التربوي.
9. توفير وسائل اتصال وتواصل مهنية موثوقة ما بين المعلمين والطلبة، مع وجود نسخة محفوظة من المراسلات.

المجال السادس: العلاقة مع أولياء الأمور

تعتبر العلاقة ما بين العاملين في القطاع التعليمي وأولياء الأمور علاقة مرنة، ونشطة، كون الطالب يمضي معظم وقته في المدرسة، وبسبب التداخل والتشابك ما بين دور المدرسة والبيت، ويزداد تشابك وتداخل هذه الحالة، في حالات الأسر الفقيرة أو المهمشة، التي تتطلب مساعدات اجتماعية من المدرسة، أو الأسر التي تواجه إشكاليات مع أبنائها في المدارس، لأسباب سلوكية أو تعليمية، وبسبب توفر وسائط التواصل المختلفة، أضحت تلك العلاقات متاحة حتى عن بعد، الأمر الذي يشكل فرصة ومدخلاً للفساد المبني على النوع الاجتماعي، نظراً إلى وجود الحاجة أو المصالح، الأمر الذي يستوجب اتخاذ التدابير الوقائية للتحصين ودرء مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم خدمات التعليم في هذا المجال، مثل:

1. مدوّنة سلوك.
2. الالتزام بما ورد في نظام تلقي الهدايا رقم (10) لسنة 2019 الصادر عن مجلس الوزراء.
3. قنوات اتصال رسمية من خلال حسابات المعلمين الرسمية مع وجود نسخة محفوظة من المراسلات.
4. رفع الوعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي لدى العاملين وأولياء الأمور.
5. نظام شكاوى مرن وتفاعلي.
6. توعية أولياء الأمور بوجود نظام شكاوى، من خلال دليل إرشادات، أو فيلم قصير، أو غيرها من الأدوات، خاصة في ظل تنوع وسائط الإعلام الاجتماعي.
7. الحفاظ على سرية وخصوصية الشكاوى المقدمة.
8. متابعة الشكاوى بشكل فعلي، وتحويل القضايا إلى الجهات المختصة.
9. نشرات إرشادية توعوية.

نقطة نظام

لا يمكن مكافحة الفساد والفساد المبني على النوع الاجتماعي، وتحصين خدمات التعليم ضده، إلّا ببناء ثقافة نابذة للفساد، ورافضة لكافة مظاهره وأشكاله، فالإجراءات القانونية، والسياسات العامة، والمدوّنات، على أهميتها، لن تُؤتيَ أُكُلها، دون ثقافة مؤسساتية مجتمعية رافضة للفساد، والفساد المبني على النوع الاجتماعي، ومن هنا تكمن أهمية رفع الوعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي في خدمات التربية والتعليم من خلال:

- تضمين أدبيات الوزارة، مفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
- تضمين خطة الوزارة الاستراتيجية 2024-2029، قضايا الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
- إعداد وتوزيع نشرات توعوية، أو أفلام قصيرة، أو غيرها من الأدوات الإعلامية، حول مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي.
- تعزيز ثقافة الشكوى والإبلاغ عن أيّ حالات فساد مبني على النوع الاجتماعي.
- بناء ثقافة مؤسساتية رافضة للفساد المبني على النوع الاجتماعي، ولكافة مظاهره وأشكاله، وتعزيز النبذ المؤسساتي- المجتمعي لهذا السلوك.
- إطلاق مسابقات للطلبة (رسم/ قصص قصيرة/ نص مسرحي/ ...) مكافحة للفساد المبني على النوع الاجتماعي.

هام

لأنّ التشريعات النافذة ومدوّنة السلوك وأخلاقيات العمل لا تتضمن تفاصيل أو تجريماً للفساد المبني على النوع الاجتماعي، فمن الضروري العمل بمقتضى هذا الدليل لردم الفجوة ما بين ما هو قائم في التشريعات والخطط والمدوّنات من أشكال للفساد، وما هو غير مضمن فيها، وتحديداً الفساد المبني على النوع الاجتماعي، وخاصة في خدمات التربية والتعليم.

المصادر والمراجع

«مرتبة حسب ورودها في الدليل»

- الاستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، 2020-2022، فلسطين.
- العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، من إصدارات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد، 2016، فلسطين.
- الرابطة الدولية للقضاة (IAWJ)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة https://www.unodc.org/exposing-and-preventing-sextortion-in-the-judiciary.html/11/dohadeclaration/ar/news/2018.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. كتيب لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد «المفاهيم والمصطلحات». رام الله- فلسطين.
- قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الدليل الإرشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح، 2013.
- مكافحة الفساد، تحديات وحلول، من إصدارات هيئة مكافحة الفساد، 2020.
- قرار بقانون رقم (8) لسنة 2017م، بشأن التربية والتعليم العام.
- الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023.
- موازنة المواطن لوزارة التربية والتعليم 2022، من إصدارات مؤسسة مفتاح ووزارة التربية والتعليم.
- التقرير النهائي للّجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بشأن موضوع آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، 2015.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2022. الاستراتيجية الصحية الوطنية ومدى استجابتها لمكافحة الفساد عموماً والمبني على النوع الاجتماعي. رام الله – فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2014، ورقة موقف حول تجريم التحرش الجنسي في الوظيفة العمومية.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. دليل حول التدابير الوقائية ضد مخاطر الفساد المبني على النوع الاجتماعي في عمل المؤسسات الأهلية- رام الله- فلسطين.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. دليل حول كيفية منع الفساد المبني على النوع الاجتماعي في تقديم الخدمات الاجتماعية- رام الله- فلسطين.
- مدوّنة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، ديوان الموظفين العام، 2016.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان حول أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2022/08/12.
- Conceptual Framework, Corruption Risk Assessment At Sectoral Level, United Nations Development Programme UNDP, United Nations Plaza New York, NY, 10017 USA,2018.

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

تم إعداد هذا الدليل ضمن مشروع «ند» نساء ضد الفساد بتمويل مشكور من الاتحاد الأوروبي